القوة الملزمة للعقد

والاستثناءات الواردة عليها

بين الفقه الإسلامي والقانون المدني

دراسة مقارنة

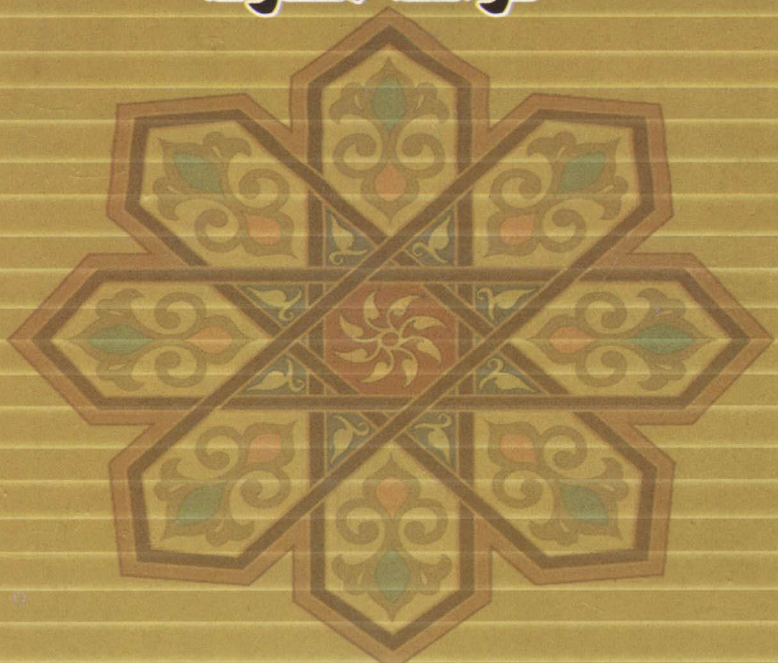

دكتور

وليد صلاح مرسى رمضان

مدرس الفقة المقارن

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

دسوق - جامعة الأزهر

دار الجامعة الجديدة

جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس
المكتبة الجامعية
Université M'Hamed Bougara - BOUMERDES

القـوة الملزمـة للعقـد
والاستثناءات الواردة عليها

بين الفقه الإسلامي والقانون المدني
دراسة مقارنة

الدكتور
وليد صلاح مرسي رمضان
مدرس الفقـــه المقـارن
كلية الدراسات الإسلاميـــة
جامعة الأزهـــر - دسـوق

جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس
Université M'hamed Bougara - Boumerdes
المكتبة الجامعية
رقم الجرد: 00247271

جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس
Université M'hamed Bougara - Boumerdes
المكتبة الجامعية
رقم: 347/معن
02 Exp

٢٠٠٩

الناشر
دار الجامعة الجديدة للنشر
٣٨ شارع سوتير - الأزاريطة - الإسكندرية ت ٤٨٦٨٠٩٩
E-mail.:darelgamaaelgadida@hotmail.com

الفهـــرس

الموضـــــــوع	الصفحة
المقدمة	٩
الفصل التمهيدي	١١
المبحث الأول : تعريف العقد فى الفقه الإسلامي	١١
تعريف العقد فى اللغة	١١
تعريف العقد فى الاصطلاح	١٣
المبحث الثاني : تعريف العقد فى القانون المدني	١٨
العلاقة بين العقد والاتفاق	٢١
نطاق العقد	٢٣
المبحث الثالث : المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون المدني فى تعريف العقـــد	٢٥
الباب الأول	
القوة الملزمة للعقد وأساسها	
الفصل الأول	
مفهوم القوة الملزمة للعقد	٢٩
المبحث الأول : مفهوم القوة الملزمة للعقد فى الفقه الإسلامي	٢٩
تعريف الوعد	٣٠
حكم الوفاء بالوعد	٣١
المبحث الثاني : مفهوم القوة الملزمة للعقد فى القانون المدني	٤٠
معنى العقد شريعة المتعاقدين	٤٠
نشأة قاعدة العقد شريعة المتعاقدين	٤٠

الموضـــــــوع	الصفحة
الأسس التى قامت عليها	٤٤
محل إعمال القاعدة	٤٥
النتائج المترتبة عليها	٤٦
المبحث الثالث : المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانـــون المدني فى مفهوم القوة الملزمة للعقد	٤٩
الفصل الثاني	
أساس القوة الملزمة للعقد ، مبدأ سلطان الإرادة	٥١
تمهيد	٥١
المبحث الأول : مبدأ سلطان الإرادة فى الفقه الإسلامي	٥٢
أراء الفقهاء فى مبدأ الحرية التعاقدية	٥٤
المبحث الثاني : مبدأ سلطان الإرادة فى القانون المدني	٦٩
تمهيد	٦٩
المطلب الأول : مدى مبدأ سلطان الإرادة	٧٢
الفرع الأول : أساس مبدأ سلطان الإرادة	٧٣
الفرع الثاني : حدود مبدأ سلطان الإرادة	٧٤
دور الإرادة فى نشأة العقد	٧٤
دور الإرادة فى تحديد آثار العقد	٧٥
دور الإرادة فى إنهاء العقد	٧٧
المطلب الثاني : تقييم مبدأ سلطان الإرادة	٧٧
الفرع الأول : تقييم الأسس التى قام عليها المبدأ	٧٧
الفرع الثاني : مصير مبدأ سلطان الإرادة	٧٨

الموضـــــــوع	الصفحة
المبحث الثالث : المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانـــون المدني فى مبدأ سلطان الإرادة	٨١
الفصل الثالث	
مضمون القوة الملزمة للعقد (قاعدة العقد شريعة المتعاقدين)	٨٣
تمهيد	٨٣
المبحث الأول : تفسير العقد	٨٤
تقسيم	٨٤
المطلب الأول : تفسير العقد فى الفقه الإسلامي	٨٥
تمهيد	٨٧
الفرع الأول : الإرادة التى يعتد بها فى تفسير العقد	٨٧
تمهيد	٨٧
اتجاهات الفقهاء نحو الإرادة التى يعتد بها فى تفسير العقد	٨٨
أولا : اتجاه الحنفية	٨٨
ثانيا : اتجاه المالكية	٩٦
ثالثا : اتجاه الشافعية	٩٨
رابعا : اتجاه الحنابلة	١٠٢
خامسا : اتجاه الظاهرية	١٠٩
سادسا : اتجاه الزيدية	١٠٩
الرأي الراجح	١١٠
الفرع الثاني : الوسائل التى يستعين بها القاضي فى تفسير العقد	١١٤
تمهيد	١١٤
القواعد الفقهية التى يستعين بها القاضي فى تفسير العقد	١١٦

الموضـــــــوع	الصفحة
المطلب الثاني : تفسير العقد فى القانون المدني	١٣٧
تمهيد	١٣٧
الفرع الأول : خصائص التفسير	١٣٨
معنى تفسير العقد	١٣٩
أهمية التفسير	١٤٠
الفرق بين التفسير والتأويل	١٤٢
الفرق بين تفسير العقد وتفسير القانون	١٤٢
الأطراف المخول لها تفسير العقد	١٤٥
مرحلة البدء فى تفسير العقد	١٤٦
محل التفسير	١٤٧
الإرادة التى يعتد بها فى تفسير العقد	١٥٠
التفسير الشخصي والتفسير الموضوعي للعقد	١٥١
الفرع الثاني : حالات التفسير	١٥٣
أولا : وضوح عبارة العقد	١٥٤
ثانيا : غموض عبارة العقد مع إمكان التعرف على إرادة المتعاقدين	١٥٨
طرف تفسير العبارة الغامضة	١٦٠
ثالثا : غموض العبارة مع عدم إمكان التعرف على إرادة المتعاقدين	١٦٧
المطلب الثالث : المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون المدني فى تفسير العقد	١٧٢
المبحث الثاني : تحديد نطاق العقد	١٧٤
تمهيد	١٧٤
المطلب الأول : تحديد نطاق العقد فى الفقه الإسلامي	١٧٦

الموضـــــــوع	الصفحة
الفرع الأول : تحديد نطاق العقد من خلال العرف أو العادة	١٧٧
الفرع الثاني : تحديد نطاق العقد من خلال ما تقتضي به طبيعة الالتزام	١٨٧
المطلب الثاني : تحديد نطاق العقد فى القانون المدني	١٩٠
الفرق بين تحديد نطاق العقد وتفسيره	١٩١
الفرق بين تحديد نطاق العقد وتعديله	١٩٣
الوسائل التى يسترشد بها القاضي فى تحديد نطاق العقد	١٩٤
المطلب الثالث : المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون المدني فى تحديد نطاق العقد	٢٠٦
المبحث الثالث : تنفيذ العقد	٢٠٨
تمهيد وتقسيم	٢٠٨
المطلب الأول : تنفيذ العقد فى الفقه الإسلامي	٢٠٩
تمهيد	٢٠٩
الفرع الأول : طريقة تنفيذ العقد	٢١١
أولا : تقسيمات العقود	٢١١
ثانيا : طريقة تنفيذ العقود	٢١٧
طريقة تنفيذ العقود التى يترتب عليها انتقال الملك	٢١٧
الحالة الأولى : كيفية انتقال الملكية التى فى مقابل عوض	٢١٧
الحالة الثانية : كيفية انتقال الملكية التى بدون عوض	٢١٩
آراء الفقهاء فى اشتراط القبض فى الهبة	٢٢٠
طريقة تنفيذ العقود التى يترتب عليها انتقال المنفعة	٢٣١
أ – طريقة انتقال المنفعة التى بعوض	٢٣٢
الوقت الذي تنتقل فيه ملكية المنفعة فى الإيجارة	٢٣٢

الموضـــــــوع	الصفحة
الوقت الذي ينتقل فيه العوض (الأجرة)	٢٣٣
ب – طريقة انتقال المنفعة التى بدون عوض	٢٣٨
طريقة تنفيذ العقود التى يترتب عليها الالتزام بعمل	٢٤٠
طريقة تنفيذ عقود الاسقاطات	٢٤٠
طريقة تنفيذ عقود الإطلاقات	٢٤١
طريقة تنفيذ عقود الاستحفاظات	٢٤٢
طريقة تنفيذ العقود التى يكون الغرض منها التوثيق للديون	٢٤٣
آراء الفقهاء فى تحديد نوع شرط القبض فى الرهن	٢٤٤
الفرع الثاني : اشتراط حسن النية فى تنفيذ العقد	٢٤٨
أولا : مصدر نشأة مبدأ حسن النية	٢٤٨
ثانيا : المظاهر التى تعبر عن وجود حسن النية	٢٥٠
ثالثا : معيار حسن النية فى تنفيذ العقود	٢٥٢
المطلب الثاني : تنفيذ العقد فى القانون المدني	٢٥٣
تمهيد	٢٥٣
الفرع الأول : طريقة تنفيذ العقد	٢٥٣
الصلة بين تنفيذ العقد وتنفيذ الالتزام	٢٥٤
محل تنفيذ العقد	٢٥٦
وقت تنفيذ العقد	٢٥٦
طريقة تنفيذ العقد	٢٦٠
الفرع الثاني : اشتراط حسن النية فى تنفيذ العقد	٢٦٤
نشأة فكرة حسن النية	٢٦٤
معيار حسن النية	٢٦٦

الموضـــــــوع	الصفحة
المطلب الثالث : المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون المدني فى تنفيذ العقد	٢٦٩
الفصل الرابع	
القيود الواردة على القوة الملزمة للعقد	٢٧٣
تمهيد	٢٧٣
المبحث الأول : تقييد القوة الملزمة للعقد بالاتفاق	٢٧٤
المطلب الأول : تقييد القوة الملزمة للعقد بالاتفاق فى الفقه الإسلامي	٢٧٤
تمهيد	٢٧٤
الفرع الأول : خصائص الشروط المقترنة بالعقد	٢٧٥
مفهوم الشرط لغة واصطلاحا	٢٧٥
الفرق بين التقيد بالشرط والتعليق على شرط	٢٧٦
دور الشرط فى أثر العقد وترتيب حكمه	٢٧٨
الشروط التى تخرج عن دائرة الشروط المقترنة بالعقد	٢٧٩
الفرع الثاني : أحكام الشروط المقترنة بالعقد	٢٨٣
أولا : أثر الشروط المقترنة بالعقد عند الحنفية	٢٨٣
ثانيا : أثر الشروط المقترنة بالعقد عند المالكية	٢٩٨
ثالثا : أثر الشروط المقترنة بالعقد عند الشافعية	٣٠٣
رابعا : أثر الشروط المقترنة بالعقد عند الحنابلة	٣٠٦
خامسا : أثر الشروط المقترنة بالعقد عند الظاهرية	٣١٠
المطلب الثاني : تقييد القوة الملزمة للعقد بالاتفاق فى القانون المدني	٣١٢
تمهيد	٣١٢
أولا : معنى الشرط	٣١٢

الموضـــــــوع	الصفحة
ثانيا : مدى جواز تقييد القوة الملزمة للعقد بالاتفاق	٣١٤
المطلب الثالث : المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون المدني فى تقييد القوة الملزمة للعقد بالاتفاق	٣١٦
المبحث الثاني : تقييد القوة الملزمة للعقد بالنظام العـام والآداب	٣١٧
تمهيد	٣١٧
المطلب الأول : تقييد القوة الملزمة للعقد بالنظام العـام والآداب فى الفقه الإسلامي	٣١٨
أولا : المقصود بحق الله – تعالى –	٣١٨
حقوق الله تعالى الخالصة	٣١٩
حقوق العباد الخالصة	٣٢٣
الحقوق المشتركة بين الله والعباد	٣٢٤
ثانيا : دور حق الله تعالى (النظام العام) فى تقييد القوة الملزمة للعقد	٣٢٦
المطلب الثاني : تقييد القوة الملزمة للعقد بالنظام العـام والآداب فى القانون المدني	٣٢٨
أولا : معنى فكرة النظام العام والآداب	٣٢٨
ثانيا : دور النظام العام والآداب فى تقييد القوة الملزمة للعقد	٣٣٠
المطلب الثالث : المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون المدني فى تقييد القوة الملزمة للعقد بالنظام العام والآداب	٣٣٢
الباب الثاني	
الاستثناءات الواردة على القوة الملزمة للعقد	
تمهيد	٣٣٥

الموضـــــــوع	الصفحة
الفصل الأول	
إنهاء العقد بالإرادة المنفردة	٣٣٧
تمهيد	٣٣٧
المبحث الأول : مدى صلاحية الإرادة المنفردة لإنشـاء الالتزام	٣٣٨
تمهيد	٣٣٨
المطلب الأول : مدى صلاحية الإرادة المنفردة لإنشـاء الالتزام فى الفقه الإسلامي	٣٣٩
دور الإرادة المنفردة فى إنشاء الالتزام	٣٣٩
المظاهر الدالة على صلاحية الإرادة المنفردة لإنشاء الالتزام	٣٤٠
خصائص التصرفات التى تنشأ بالإرادة المنفردة	٣٤٤
معيار التفرقة بين التصريف الانفرادي والتصرف الذي يتم بإرادتين	٣٤٦
أقسام التصرفات التى تنشأ بالإرادة المنفردة	٣٤٧
حصر التصرفات الشرعية التى تتم بالإرادة المنفردة	٣٤٩
المطلب الثاني : مدى صلاحية الإرادة المنفردة لإنشـاء الالتزام فى القانون المدني	٣٥٩
أولا : النظرية التقليدية	٣٦١
ثانيا : النظرية الجرمانية	٣٦٣
المطلب الثالث : المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون المدني فى مدى صلاحية الإرادة المنفردة لإنشاء الالتزام	٣٦٥
المبحث الثاني : إنهاء العقد بالإرادة المنفردة	٣٦٨
تمهيد	٣٦٨
المطلب الأول : الفرق بين انحلال العقد وبطلانه وانقضائه	٣٦٩

الموضـــــــوع	الصفحة
الفرع الأول : الفرق بين انحلال العقد وبطلانه وانقضائه فى الفقه الإسلامي	٣٦٩
أولا : الانحلال	٣٦٩
ثانيا : البطلان	٣٧١
ثالثا : الانقضاء	٣٨٠
الفرع الثاني : الفرق بين انحلال العقد وبطلانه وانقضائه فى القانون المدني	٣٨٢
أولا : انحلال العقد	٣٨٢
ثانيا : بطلان العقد	٣٨٣
الفرع الثالث : المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون المدني فى الفرق بين انحلال العقد وبطلانه وانقضائه	٣٨٥
المطلب الثاني : انحلال العقد	٣٨٨
تمهيد	٣٨٨
الفرع الأول : إنهاء العقد بالإقالة	٣٨٨
الغصن الأول : إنهاء العقد بالإقالة فى الفقه الإسلامـي	٣٨٩
تعريف الإقالة	٣٨٩
حكم الإقالة	٣٩٠
أركان الإقالة	٣٩٢
شروط صحة الإقالة	٣٩٣
ماهية الإقالة وعملها	٣٩٣
آثار الإقالة	٣٩٦
الغصن الثاني : إنهاء العقد بالإقالة فى القانون المدنـي	٣٩٧

الموضـــــوع	الصفحة
المراد بالإقالة	٣٩٧
أركان الإقالة وشروطها	٣٩٨
أثر الإقالة	٤٠٠
الغصن الثالث : المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانـون المدني فى إنهاء العقد بالإقالة	٤٠١
الفرع الثاني : إنهاء العقد بالفسخ	٤٠٣
الغصن الأول : إنهاء العقد بالفسخ فى الفقه الإسلامي	٤٠٤
معنى الفسخ	٤٠٤
حالات الفسخ	٤٠٥
أثر الفسخ	٤٠٧
الفرق بين الفسخ والانفساخ والتفاسخ	٤٠٨
الغصن الثاني : إنهاء العقد بالفسخ فى القانون المدني	٤١٠
شروط الفسخ	٤١١
كيفية وقوع الفسخ	٤١٢
الفرق بين الفسخ والانفساخ والتفاسخ	٤١٣
الغصن الثالث : المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانـون المدني فى إنهاء العقد بالفسخ	٤١٤
الفرع الثالث : إنهاء العقد بالإرادة المنفردة	٤١٥
تمهيد	٤١٥
الغصن الأول : إنهاء العقد بالإرادة المنفردة فى الفقـه الإسلامي	٤١٦
المقصود بالإنهاء بالإرادة المنفردة	٤١٧
العقود التى يجوز فيها الإنهاء بالإرادة المنفردة	٤١٩

الموضـــــــوع	الصفحة
الأطراف المخول لهم حق الإنهاء بالإرادة المنفردة	٤٢٩
شروط الإنهاء بالإرادة المنفردة	٤٣٧
كيفية الإنهاء بالإرادة المنفردة	٤٤٦
الغصن الثاني : إنهاء العقد بالإرادة المنفردة فى القانون المدني	٤٤٧
أركان الإقالة وشروطها	٤٤٨
أثر الإقالة	٤٥٠
الغصن الثالث : المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون المدني فى إنهاء العقد بالإرادة المنفردة	٤٥١
الفرع الثاني : إنهاء العقد بالفسخ	٤٥٣
الغصن الأول : إنهاء العقد بالفسخ فى الفقه الإسلامي	٤٥٤
حالات الفسخ	٤٥٥
أثر الفسخ	٤٥٧
الفسخ والانفساخ والتفاسخ	٤٥٨
الغصن الثاني : إنهاء العقد بالفسخ فى القانون المدني	٤٦٠
شروط الفسخ	٤٦١
كيفية وقوع الفسخ	٤٦٢
الغصن الثالث : المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون المدني فى إنهاء العقد بالفسخ	٤٦٤
الفرع الأول : إنهاء العقد بالإرادة المنفردة	٤٦٥
الغصن الأول : إنهاء العقد بالإرادة المنفردة فى الفقه الإسلامي	٤٦٦
الغصن الثاني : إنهاء العقد بالإرادة المنفردة فى القانون المدني	٤٩٧

الموضـــــــوع	الصفحة
الغصن الثالث : المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانـون المدني فى إنهاء العقد بالإرادة المنفردة	٥٠٦
المبحث الثالث : دراسة تطبيقية على عقود يجوز إنهاؤها بالإرادة المنفردة	٥٠٧
تمهيد	٥٠٧
المطلب الأول : انتهاء عقد الوكالة بالإرادة المنفردة	٥٠٩
تمهيد	٥٠٩
الفرع الأول : انتهاء الوكالة بالإرادة المنفردة فى الفقه الإسلامي	٥٠٩
طرق انتهاء الوكالة	٥١٠
الفرع الثاني : انتهاء الوكالة بالإرادة المنفردة فى القانون المدني	٥١٩
طرق انتهاء الوكالة	٥١٩
الفرع الثالث : المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون المدني فى انتهاء الوكالة بالإرادة المنفردة	٥٢٥
المطلب الثاني : انتهاء عقد الشركة بالإرادة المنفردة	٥٢٦
الفرع الأول : انتهاء الشركة بالإرادة المنفردة فى الفقه الإسلامي	٥٢٦
أسباب انتهاء عقد الشركة	٥٢٨
انتهاء الشركة بالإرادة المنفردة	٥٣٠
الفرع الثالث : انتهاء الشركة بالإرادة المنفردة فى القانون المدني	٥٣٣
أسباب انتهاء الشركة	٥٣٤
الفرع الثالث : المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون المدني فى انتهاء الشركة بالإرادة المنفردة	٥٤٠
الفصل الثاني	
انتهاء العقد وتعديله بحكم الشرع	٥٤٣

الموضـــــــوع	الصفحة
تمهيد	٥٤٤
المبحث الأول : مدى جواز إنهاء العقد بحكم الشرع	٥٤٥
المطلب الأول : مدى جواز إنهاء العقد بحكم الشرع فى الفقه الإسلامي	٥٤٥
أولا : انتهاء العقد بسبب الوفاة	٥٤٥
ثانيا : انتهاء العقد بسبب العذر	٥٥٥
ثالثا : انتهاء العقد بسبب الفساد	٥٦٤
المطلب الثاني : مدى جواز إنهاء العقد بحكم الشرع فى القانون المدني	٥٦٥
تمهيد	٥٦٥
الحالة الأولى : انتهاء الإجارة بالعذر الطارئ	٥٦٦
الحالة الثانية : انتهاء العقد بوفاة العاقدين أو أحدهما	٥٦٩
المطلب الثالث : المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانـون المدني فى مدى جواز إنهاء العقد بحكم الشرع	٥٧٠
المبحث الثاني : مدى جواز تعديل العقد بحكم الشرع	٥٧١
المطلب الأول : مدى جواز تعديل العقد بحكم الشرع فى الفقه الإسلامي	٥٧٢
أولا : تدخل الشرع لتعديل مدة العقد بمدهـا	٥٧٢
الحالة الأولى : تعديل مدة عقد الإجارة بمدها	٥٧٣
الحالة الثانية : منح المدين أجلا للوفاء	٥٧٨
ثانيا : تدخل الشرع لتعديل مدة العقد بالتقصير منهـا	٥٨٣
المسألة الأولى : حلول الأجل بموت المدين	٥٨٤
المسألة الثانية : حلول الأجل بالتفليس	٥٨٩

الموضـــــــوع	الصفحة
المطلب الثاني : مدى جواز تعديل العقد بحكم الشرع فى القانون المدني	٥٩٢
أولا : تدخل الشرع لتعديل مدة العقد بمدها	٥٩٣
الصورة الأولى : تدخل المشرع لتعديل مدة عقد الإيجار بمدها	٥٩٣
الصورة الثانية : منح المدين أجلا للوفاء	٦٠٠
ثانيا : تدخل المشرع لتعديل مدة العقد بالتقصير منهـا	٦٠٥
الصورة الأولى : حلول أجل الدين بوفاة المدين	٦٠٥
الصورة الثانية : حلول أجل الدين بإفلاس المدين أو إعساره	٦٠٦
المطلب الثالث : المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون المدني فى مدى جواز تعديل العقد بحكم الشرع	٦٠٩
الفصل الثالث	
تعديل العقد بواسطة القاضي	٦١١
تمهيد	٦١١
المبحث الأول : مدى جواز تعديل العقد بواسطة القاضي	٦١٢
المطلب الأول : مدى جواز تعديل العقد بواسطة القاضي فى الفقه الإسلامي	٦١٣
نظرية الضرورة (الظروف الطارئة)	٦١٧
تطبيقات نظرية الضرورة فى نطاق العقود	٦١٧
نظرية وضع الجوائح	٦١٩
تعريف وضع الجوائح	٦١٩
ضمان الجوائح	٦٢١
أحكام الجوائح	٦٣٢
نظرية تغير القيمة	٦٣٦

الموضـــــــوع	الصفحة
أولا : معالجة تغير قيمة النقود عند الحنفية	٦٣٧
ثانيا : معالجة تغير قيمة النقود عند المالكية	٦٤٠
ثالثا : معالجة تغير قيمة النقود عند الشافعية	٦٤١
رابعا : معالجة تغير قيمة النقود عند الحنابلة	٦٤٢
المطلب الثاني : مدى جواز تعديل العقد بواسطة القاضي فى القانون المدني	٦٤٣
نظرية الظروف الطارئة	٦٤٤
ملخص فكرة النظرية	٦٤٤
شروط تطبيق النظرية	٦٤٧
أثر توافر شروط نظرية الظروف الطارئة	٦٥١
المطلب الثالث : المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون المدني فى مدى جواز تعديل العقد بواسطة القاضي	٦٥٣
المبحث الثاني : دراسة تطبيقية على بعض الحالات التى التعديل فيها بواسطة القاضي	٦٥٥
المطلب الأول : سلطة القاضي فى تعديل الشروط التعسفية فى عقود الإذعان	٦٥٦
تمهيد :	٦٥٦
الفرع الأول : سلطة القاضي فى تعديل الشروط التعسفية فى عقود الإذعان فى الفقه الإسلامي	٦٥٨
تعريف الاحتكار	٦٥٨
السلع التى يجرى فيها الاحتكار	٦٦٧
سلطة القاضي فى تعديل الشروط التعسفية فى عقود الإذعان	٦٧٤

الموضـــــوع	الصفحة
الوسيلة الأولى : البيع بسعر محدد (التسعير)	٦٧٥
حكم التسعير	٦٧٦
الوسيلة الثانية : جبر المحتكر على بيع سلعته بثمن المثل	٦٨٣
الوسيلة الثالثة : أخذ السلعة من المحتكر جبرا ورد مثلها عند زوال الحاجة	٦٨٥
الفرع الثاني : سلطة القاضي فى تعديل الشروط التعسفية فى عقود الإذعان فى القانون المدني	٦٨٧
معنى عقود الإذعان	٦٨٧
خصائص عقود الإذعان	٦٨٨
التكييف القانوني لعقود الإذعان	٦٩٠
سلطة القاضي فى تعديل الشروط التعسفية فى عقود الإذعان	٦٩١
الفرع الثالث : المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون المدني فى تعديل الشروط التعسفية فى عقود الإذعان	٦٩٤
المطلب الثاني : سلطة القاضي فى تعديل الشرط الجزائي	٦٩٦
تمهيد	٦٩٦
الفرع الأول : سلطة القاضي فى تعديل الشرط الجزائي فى الفقه الإسلامي	٦٩٧
معنى الشرط الجزائي	٦٩٧
حكم الشرط الجزائي	٦٩٨
سلطة القاضي فى تعديل الشرط الجزائي	٧٠١
الفرع الثاني : سلطة القاضي فى تعديل الشرط الجزائي فى القانون المدني	٧٠٢

الموضـــــــوع	الصفحة
معنى الشرط الجزائي	٧٠٢
شروط تطبيق الشرط الجزائي	٧٠٤
سلطة القاضي فى تعديل الشرط الجزائي	٧٠٤
الفرع الثالث : المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون المدني فى سلطة القاضي فى تعديل الشرط الجزائي	٧٠٨
الخاتمة وتتضمن أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة .	٧٠٩
فهرس بأهم المصادر والمراجع	٧١٧
فهرس تحليلي لمحتويات الرسالة	٧٤١

٣٨ - ٤٠ش سوتير - الأزاريطة - الأسكندرية
تليفاكس : ٤٨٦٨٠٩٩ - ٤٨٦٣٦٢٩-٤٨٥١١٤٣
E-mail:darelgamaaelgedida@hotmail.com